
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجًا

د حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

ملخص الدراسة

لا يستطيع أي دارس للنظم السياسية الإفريقية أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية، ولذلك يتعين بذل مزيد من الجهد لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا.

ومن أهم الإشكاليات التي عالجتها أدبيات العلاقات المدنية العسكرية، وعلم الاجتماع العسكري هي ضمانات تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين؛ لأنَّ السيطرة المدنية تقوم على أساس مجموعة من الأفكار والمؤسسات والممارسات التي تقيّد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشئون السياسية.

وتتناول هذه الدراسة التطورات الفارقة التي مرت بها الجيوش الإفريقية منذ الاستقلال. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الجيوش لم تكن خلال العهد الاستعماري جيوشًا للشعب تدافع عن مصالحه، وتكون طوع أمره، وإنما كانت جيوشًا استعمارية أسستها القوى الاستعمارية للدفاع عن مصالحها، كما حدث في قيام الأفارقة بالقتال على جبهات المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد اتخذت العلاقات المدنية العسكرية مسارات عدة متمايزة على المستويين الإقليمي والوطني في إفريقيا؛ منها ما هو نمط بريتوري (انقلابي)، ونمط الضامن الخارجي، ونمط المقايضة، ونمط الشرعية السياسية.

فيما تبنت الدول الإفريقية استراتيجيات عديدة من أجل فرض السيطرة المدنية على العسكريين، مثل إنشاء قوات وفرق خاصة لمراقبة أي تحركات معادية من قِبل الجيش أو الشرطة أو القوات الجوية.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك: قوات الحرس الجمهوري، وقوات الخدمة العامة، والقوات شبه العسكرية، وأجهزة الاستخبارات العامة، وما إلى ذلك من الوحدات والقوات التي تستهدف حماية النظام القائم والدفاع عنه. وتعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع قيادية مهمة، مثل الاستخبارات العسكرية، وقوات الحرس الرئاسي، وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة تحركات الجيش.

ومن المُلاحظ أنَّ التحولات السياسية الفارقة التي شهدتها القارة الإفريقية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي قد أثرت على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة.

وقد استطاعت بعض الدول إصلاح هذه العلاقات، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وبالنظر إلى دول الربيع العربي نجد أن العلاقات المدنية العسكرية بها اتسمت بالتنوع والتعقيد.



نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجًا

د حمدي عبد الرحمن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

مقدمة:

لا يستطيع أي دارس للنظم السياسية الإفريقية أن يتغاضى عن الدور الذى تقوم به - ولا تزال - المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية. وعليه فإن مراجعة الأدبيات تفصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية. على أن حركة المد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الخمسة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية وضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا.

وعلى الرغم من تراجع وانسحاب المؤسسات الأمنية والعسكرية من الحياة السياسية، ولو نسبيًا منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، فإن ذلك لا ينفي استمرار تأثيرهم المحوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة. وقد طالب روبين لوكام Lukham Robin بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسة «عسكرة» السياسة يرتكز على رؤية تحليلية وإفريقية. كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي Micro للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي Macro للدول الإفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التغييرات العالمية.

والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق أن الاتجاه الحديث في دراسة «العسكرة» يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلى:

أولاً: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم العسكري، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك؟ ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة، ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

ثانيًا: مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية. فإذا كان من الأمر بدّ فما هي الدرجة والشكل الذي يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

ثالثًا: قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين. ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني، ومسائل المرتبات والمخصصات المالية، وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

رابعًا: إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين؛ بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي. ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح، والهياكل، والعلاقات المؤسسية الملائمة.

خامسًا: إثارة إشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا؛ حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرير مزايا المؤسسة العسكرية.

وأيًا كان الأمر فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد؛ أولها تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا، وهو ما يعني صعوبة التمييز ببساطة بين النظم «المدنية» والنظم «العسكرية».

وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذى يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات كانت توجد حروب أهلية (أنجولا - موزمبيق)، وأحيانًا تسلطية سياسية (مدني أو عسكري)، أو ديكتاتورية عسكرية، وثالثًا اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وسوف تسعى هذه الورقة البحثية إلى بلورة القضايا السابقة المتعلقة بإشكالية العلاقات المدنية العسكرية في إطار مسارات التحول الديمقراطي للبلدان الإفريقية؛ من خلال رؤية مقارنة، مع التركيز على بعض الخبرات الناجحة، وكيفية الاستفادة منها على الصعيد الوطني المصري ودول الربيع العربي.

أولاً: إشكاليات العلاقة.. رؤية نقدية:

لعل أحد الإشكاليات الكبرى التي عالجتها أدبيات العلاقات المدنية العسكرية، وعلم الاجتماع العسكري، تتمثل في ضمانات تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين. فالسيطرة المدنية تقوم على أساس مجموعة من الأفكار والمؤسسات والممارسات التي تقيد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشئون السياسية، مع توفير الأدوات اللازمة لتمكين النخبة المدنية والسياسية من ممارسة دور الهيمنة والرقابة على الشئون العسكرية. وطبقًا لأحد الدارسين فإن المعضلة الكبرى التي تواجه الأدبيات هي كيفية تحقيق المواءمة بين وجود مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي لتحقيق مطالب المدنيين، وبين وجود ولاء عسكري يكفي لعدم تجاوز السلطة المخولة لهم من قبل المدنيين. أي أن التوازن هنا يكون بين اعتبارات المهنية والاحتراف، وبين إعلاء قيم الحيادية وعدم التحزب السياسي.

وتولي دراسات العلاقات المدنية العسكرية عمومًا أهمية كبرى للنظر في أمرين أساسيين؛ أولهما: درجة استقلال المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، ومدى تأثير ذلك على مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين. أما الأمر الثاني فهو ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسية (النمط الانقلابي).

ولعل الدراسة المحورية التي قدمها صمويل هنتنجتون بعنوان «الجندي والدولة» تعد مثالاً مهمًا لسيادة النموذج الليبرالي الغربي على دراسات علم الاجتماع العسكري. يرى هنتنجتون أن العلاقات المدنية العسكرية تشكلها ثلاثة متغيرات أساسية هي: المحدد الوظيفي (تهديد خارجي: مستوى عالٍ أو منخفض)، والأيديولوجية (سواء كان المجتمع كله ليبراليًا أو محافظًا) والبنية الدستورية (سواء كانت النخبة المدنية موحدة كما هو الحال في النظام البرلماني؛ حيث حكم الأغلبية أو كانت منقسمة كما هو الحال عندما تقتسم السلطتان التنفيذية والتشريعية المهام الرقابية).

وعلى أية حال فقد ظهرت دراسات نقدية عديدة لهذا المنظور الغربي في دراسة العلاقات المدنية العسكرية كما شهدتها الديمقراطية الغربية. فالتقاليد الغربية تولي اهتمامًا كبيرًا للبعد المؤسسي في هذه العلاقات، أي تظل القوات المسلحة بعيدة تمامًا عضويًا

وأيديولوجيًّا عن المؤسسات السياسية، وهو ما يعلي من أهمية الميكانزمات المؤسسية في تحقيق هذا الفصل بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

بيد أن واقع الحال في البلدان النامية يؤكد على أهمية الأشكال غير الرسمية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية، مثل الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني والثقافة السائدة في تحديد المعايير الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية في الدولة (وهو ما يطلق عليه منظور الشراكة التعاونية في العلاقات المدنية العسكرية).

ومن المفيد في هذا السياق التمييز بين الرقابة الموضوعية والرقابة الذاتية على المؤسسة العسكرية[1]؛ فالأشكال الموضوعية للرقابة تشمل الأدوات الرسمية والدستورية والقانونية، وتمثل ميكانزمات الضبط والرقابة الخارجية على القوات المسلحة، كما هو معروف في الدول الديمقراطية الغربية. وتعتمد هذه الأدوات على عوامل موضوعية مثل الشرعية السياسية، ومستوى التنظيم السياسي والمدني الرسمي داخل المجتمع، ودور البرلمان ولجانه المختلفة في تحقيق مبدأ الرقابة على كافة مؤسسات الدولة؛ بما فيها المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك فإنه من أجل ضمان استقرار العلاقات المدنية العسكرية يتم اتخاذ إجراءات ذاتية إضافية. وهذه الإجراءات ليست دستورية أو قانونية، وإنما هي نتاج تفاهمات وشراكات متبادلة بين النخب العسكرية والنخب المدنية والسياسية الحاكمة. ولا شك أن هذه الإجراءات قد لا تتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وهي تشمل الانتماء الحزبي لقادة الجيش، أو سياسة الانتقاء العرقي لضمان الولاء في سلك الضباط، وإعادة صياغة رسالة المؤسسة العسكرية وأهدافها؛ لضمان عدم تدخلها في الحياة السياسية.

وثمة أدوات أخرى مثل رقابة تحركات العسكريين من خلال أجهزة استخبارات تابعة للسلطة التنفيذية، أو إنشاء قوات عسكرية أو ميليشيات شبه عسكرية لخلق حالة من التوازن مع القوات المسلحة.

إن فهم الواقع الإفريقي والعربي المتغير بعد عملية التحول من نظم التسلطية والاستبداد في إفريقيا بداية تسعينيات القرن الماضي، وبعد ثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١م؛ يستلزم إعادة مراجعة أدبيات علم الاجتماع العسكري وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية بما يفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد منظور جديد يتوافق مع طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والإفريقي.

ولا يخفى أن أحد عيوب أدوات الرقابة الموضوعية على العسكريين تتمثل في غياب الإرادة السياسية من جانب النخبة الحاكمة. إذ إنه كثيرًا ما يعتمد السياسيون على دعم وتأييد الجيش لتحقيق طموحات وغايات سياسية. وهو ما يفسر تردد القادة السياسيين في تطبيق إجراءات الرقابة الموضوعية على العسكريين. ولعل ذلك يفسر أيضًا تدخل القوات المسلحة في الدول الإفريقية التي شهدت استقرارًا للعلاقات المدنية العسكرية فترة طويلة من سنوات مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أمثلة ذلك زامبيا عام ١٩٩٧م ونيجيريا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وليسوتو عام ١٩٨٥م وغانا وكوت ديفوار.

إن فهم الواقع الإفريقي والعربي المتغير بعد عملية التحول من نظم التسلطية والاستبداد في إفريقيا بداية تسعينيات القرن الماضي، وبعد ثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١م؛ يستلزم إعادة مراجعة أدبيات علم الاجتماع العسكري وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية

(١) ينطوي مفهوم الرقابة الموضوعية عند هنتنجتون على: ١) مستوى عال من الاحتراف العسكري، والاعتراف من قبل ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني؛ ٢) تبعية فعالة من الجيش للنخبة السياسية المدنية الحاكمة والمسئولة عن اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والشئون العسكرية؛ ٣) الاعتراف والقبول من قبل القيادة المدنية بالكفاءة المهنية والاستقلالية للجيش، و٤) ونتيجة لذلك، تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في الجيش إلى أدنى حد ممكن. انظر في ذلك:

Samuel P. Huntington, Reforming Civil-Military Relations, Journal of Democracy 6.4 (1995) 9-17.

بما يفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد منظور جديد يتوافق مع طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والإفريقي.

إننا بحاجة إلى منظور أكثر مرونة وشمولاً؛ بحيث يمكن إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بعيدًا عن حدية ونمطية الإطار المعرفي الغربي السائد. إذ يمكن أن تشمل العلاقة الأبعاد والأطر غير المؤسسية وغير الرسمية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك يتم إدخال مؤسسات الأمن والميليشيات شبه العسكرية والمخابرات ضمن دائرة المؤسسة العسكرية. ولعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية والذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، ولكن في إطار من الشراكة والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادات النخبة السياسية والمدنية.

لا شك أن العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفاعلية، ولا ينهض على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

ثانيًا: الجيش والسياسة في الخبرة الإفريقية:

لقد مرت الجيوش الإفريقية بتطورات فارقة منذ الاستقلال؛ إذ إنها في المراحل الأولى من بناء الدولة الحديثة كانت أشبه بقوات شرطية صغيرة العدد، معنية أساسًا بحفظ الأمن الداخلي، ولكنها شيئًا فشيئًا أضحت أكثر عددًا وعتادًا، وذلك في مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الجيوش لم تكن خلال العهد الاستعماري جيوشًا للشعب تدافع عن مصالحه، وتكون طوع أمره، وإنما كانت جيوشًا استعمارية أسستها القوى الاستعمارية للدفاع عن مصالحها، كما حدث في قيام الأفارقة بالقتال على جبهات المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وخلال السنوات الأولى بعد الاستقلال كانت الرؤية السائدة لدى الحكام الأفارقة هي أن تحول الجيوش الإفريقية ولاءها للنظام السياسي الجديد، أي أن المسألة كانت تعني في جوهرها مجرد تغيير الولاء السياسي للعسكر. يتضح ذلك من حديث كوامي نكروما عام ١٩٦١م حينما خاطب الأكاديمية العسكرية في أكرا بقوله: «ينبغي عليكم منح الثقة للحكومة، وتأييدها دون نقاش أو نقد، فهي تفعل الأصلح للدولة. إنه ليس من واجب الجندي أن يوجّه النقد، أو يحاول التدخل بأي شكل في الأمور السياسية للدولة. إن عليه أن يترك هذه المهمة للسياسيين، فهم الأقدر عليها. وعليه فإن الحكومة تتوقع منكم في جميع الأحوال أن تكونوا طوع أمرها، وتخدموا شعب غانا بكل إخلاص».

وقد عمد كثير من الزعماء الأفارقة بعد الاستقلال إلى التوظيف السياسي للجيوش الوطنية، بمعنى استخدامها لتحقيق غايات سياسية مثل قمع المعارضة السياسية، وحشد التأييد السياسي للنظام الحاكم. أفضى ذلك إلى حدوث موجة من الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي. ففي خلال الفترة من ١٩٦٦م وحتى ١٩٧٦م شهدت إفريقيا أكثر من مئة انقلاب عسكري ومحاولة انقلابية. وبحلول عام ١٩٧٨م كان ما يزيد عن نصف دول القارة يُحَكَم بواسطة العسكريين. بل إن كثيرًا من هذه الدول قد خضع للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني.

ولا شك أن هذه العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفاعلية، ولا ينهض على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

١- أنماط العلاقات العسكرية المدنية:

من الملاحظ أن العلاقات المدنية العسكرية اتخذت مسارات عدة متمايزة على المستويين الإقليمي والوطني في إفريقيا. فبينما كانت الانقلابات العسكرية أقل انتشارًا في منطقة إفريقيا الجنوبية، نجد أنها كانت حدثًا شائعًا في غرب ووسط وشرق إفريقيا. وفي حين شهدت بعض البلدان الإفريقية تكرار الظاهرة الانقلابية، فإن البعض الآخر قد نأى بنفسه عن هذه العدوى الانقلابية تمامًا. ولعل تفسير ذلك يرجع، ولو جزئيًا، إلى نمط مرحلة التحرر الوطني من ربقة الاستعمار.

وعلى العموم، كانت الأنظمة التي جاءت إلى السلطة من خلال الكفاح المسلح قادرة على تأسيس، أو إعادة تنظيم قواتها المسلحة الوطنية، وبالتالي كانت أكثر نجاحًا في فرض السيطرة من تلك التي لم تفعل ذلك.

ثانيًا، قامت بعض الدول التي حصلت على استقلالها بشكل تفاوضي، مثل تنزانيا وكينيا والسنغال، وبعد التحدي الأولي من قواتها المسلحة، بإعادة تنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات المدنية العسكرية، وهو الأمر الذي حافظ على صيغة الحكم المدني بها، أما البعض الآخر، مثل غانا وأوغندا، فإنه لم يتمكن من القيام بذلك. وبالمثل، نجحت بعض الأنظمة العسكرية في تجنب الوقوع في شرك العملية الانقلابية مرة أخرى، في حين وقع البعض الآخر منها في إسار حلقة مفرغة من الانقلابات والانقلابات المضادة.

ويطرح صامويل ديكالو من خلال دراسة لنحو ١٢ دولة إفريقية لم تشهد تدخلاً مباشرًا للعسكر في الحياة السياسية ثلاثة أنماط أو نماذج مهمة للعلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا. وإذا أضفنا لها النمط الانقلابي لأصبح لدينا أربعة أنماط أساسية، وذلك على النحو التالي:

النمط الأول: البريتوري[١] (الانقلابي):

تتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي: تمارس المؤسسة العسكرية دورًا سياسيًا مباشرًا. فالسيطرة على زمام الحكم تصبح مطمعًا للعسكريين؛ إذ إنه عادة ما يتجه الضباط في هذه الدول إلى النظام السياسي كميدان لتوسيع وتعظيم تأثيرهم. كما يشيع في هذا النمط عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، ومن ثَم فإن النخب الحاكمة في هذه الدول ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بعين الحذر والخشية؛ حيث إن هذه النخب تفتقر إلى القوة التي تحول بين العسكريين وبين إزاحتهم من السلطة. فالحكومات هشّة وضعيفة، وتصبح في وضع تكون فيه عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية. ولا شك أن هذا الأمر يسهل كثيرًا من قيام العسكريين بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية. ومن جهة ثالثة يظهر هذا النمط الانقلابي بصفة عامة في الدول ذات المؤسسات السياسية الضعيفة، والتي يغيب عنها احترام وسيادة القانون.

جدول رقم [١]

أنماط العلاقات المدنية العسكرية

النمط الانقلابي	نمط الضامن الخارجي	نمط الشرعية السياسية	نمط المقايضة
نيجيريا	الكاميرون	بوتسوانا	كينيا
غانا	الجابون	مالاوي	زامبيا
السودان	السنغال	موريشوس	
بنين	كوت ديفوار	سوازيلاند	
الكونغو الديمقراطية		تنزانيا	

(١) ترجع التسمية هنا إلى خبرة روما القديمة حينما كان الحرس البريتوري Praetorian Guard يتولى حماية مجلس الشيوخ في روما، ولكنه بعد ضعف الدولة أصبح يتدخل في الأمور السياسية حتى إنه أصبح يفرض إرادته على عملية اختيار الإمبراطور نفسه.

النمط الثاني: الضامن الخارجي:

إذ يعتمد استقرار نمط العلاقات المدنية العسكرية في هذه الحالة على وجود طرف خارجي مستعد لتقديم العون الخارجي في حالة وجود ما يهدد الاستقرار والأمن الداخلي. وقد طرحت فرنسا دومًا نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد من مستعمراتها الإفريقية السابقة على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

يعني ذلك أن فرنسا لن تسمح بتغيير أنظمة الحكم المدنية بما يضر بمصالحها في دول مثل السنغال وتوجو والكاميرون وجيبوتي. ولا شك أن الوجود الأمريكي والغربي اليوم في القارة الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب، وإقامة علاقات وثيقة مع قادة الجيوش الإفريقية يمثل متغيرًا مهمًا في تحديد حركة العسكر إزاء السلطة المدنية الحاكمة. وتشير التقارير الأمريكية أن القيادة الإفريقية (أفريقوم) تمتلك العديد من القواعد والمنافذ داخل إفريقيا، كما أنها تقوم بعمليات استخباراتية، وترسل قوات خاصة إلى العديد من البلدان الإفريقية. وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية لإرسال نحو ثلاثة آلاف جندي للقيام بمهام تدريبية ولوجستية في إفريقيا خلال عام ٢٠١٣م.

جدول رقم (٢)

الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا (٢٠٠٨م)

الدول المضيفة	عدد القوات	التشكيلات العسكرية	طبيعة الوجود العسكري
جيبوتي	٢٩٠٠	كتيبتان، طائرة نقل ١٠ طائرات هيلوكبتر مقاتلة طائرة استطلاع بحري	قواعد عسكرية ةمئاد
الجابون	٨٠٠	كتيبة مشاة طائرتي نقل، وستة طائرات هيلوكبتر	قواعد عسكرية دائمة
السنغال	١١٥٠	كتيبة مشاة، طائرة نقل طائرة استطلاع بحرية، طائرة هيلوكبتر	قواعد عسكرية دائمة
تشاد	١٢٠٠	٦ طائرات مقاتلة، طائرتي نقل، سرية مشاة	قواعد مؤقتة
رينيون	٤٠٠٠	كتيبة مظليين فرقاصتين، زورقين للدورية –طائرتي نقل وطائرتي هليكوبتر	قواعد عسكرية دائمة
خليج غينيا	غير معلوم	بحرية	قواعد مؤقتة
كوت ديفوار	١٨٥٠	غير معلوم	قواعد عسكرية دائمة
مايوت	٣٥٠	عدد (٢) قوارب مراقبة فصيلة مشاة، ٣٠٠ من جنود الدرك	قواعد عسكرية دائمة

المصدر:

Sun Degang & Yahia Zoubir , Sentry Box in the Backyard: Analysis of French Military Bases in Africa. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Vol. 5, No.3, 2011, p84.

النمط الثالث: المقايضة:

يعتمد هـذا النمط على شـراء الولاء السياسـي للعسكريين؛ من خلال المقايضة بإعطائهم مزايا مادية معينة، سـواء على المسـتوى الجماعي أو الفردي. ولا شك أن هذا الأسـلوب يخالف مضمون نمط القائد/ الأتباع الذي يسـتخدمه النظام السياسـي مع النخبة المدنية، سـواء في الشرائح التقليدية أو الحديثة. لقد أضحت مسألة إرضاء العسـكريين وسد احتياجاتهم الشـخصية والجماعية من خلال المنصب تمثل تحديًا كبيرًا أمام القيادة السياسية المدنية.

وتشـمل هذه الإغـراءات، بالإضافة إلـى المرتبات المجزية، الإعفاءات الجمركية على السـيارات والسلع الترفيهية، والسـفر للخارج من أجـل حضور دورات تدريبية، والتعيين في وظائف الملحق العسـكري خارج البلاد، وما إلى ذلك.

النمط الرابع: الشرعية السياسية:

يعتمد هـذا النمط علـى انتهاج النظـام الحاكم سياسات تحقق له الشـرعية السياسية، بما يضمن السيطرة على المؤسسة العسكرية، ويمنعها من التدخل في الحياة السياسـية. وفي هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية المستقرة يسود اعتقاد عامّ بأنه من الصواب اسـتمرار النخبة المدنية الحاكمة في إدارة شئون البلاد.

ولعل من بين أبرز العوامل التي تدعم شـرعية النخبة المدنية في هذا النمط غياب الانقسامات العرقية الحادة، ووجود قيادة مدنية لديها مقومات الزعامة وفقًا لأسس تقليدية أو حديثة (يمكن الإشـارة إلى حالتي بوتسوانا وسـوازيلاند). كما أن بعض الزعامات في هذه الدول استطاعت أن تبني جسور التواصل والالتقاء الاجتماعي بين الجماعات المتنافسـة، وهو مـا جنّب دولها حدوث صراعات محتملة (تنزانيا مثال واضح).

٢- استراتيجيات السيطرة المدنية على العسكريين:

يمكن الحديث عن استراتيجيات سبعة أساسية تبنتها الدول الإفريقية التي شـهدت نمطًا مستقرًا للعلاقات المدنية العسـكرية، ولم تشـهد خـلال مرحلة ما بعد الاستقلال تدخلاً مباشرًا للعسكر في الحياة السياسية.

وهذه الاستراتيجيات هي على النحو التالي:

١- سياسات التجنيد ولاسيما في سلك الضباط:

حيث عادة ما يتم اللجوء إلى انتهاج سياسات تفضيلية معينة لاختبـار كادر الضباط الجديد من بين جماعات إثنية أو دينية أو إقليمية معينة تكون مؤيدة لنظام الحكم القائم. وعلى الرغم من أن هذه السياسـة تفضي إلى إنشاء «جيوش قبلية» الطابع، كما كان العهد في النظام الاستعماري؛ فإن اسـتبعاد العناصر المناوئة والمعارضة للنظام السياسـي تسـهم كثيرًا في تحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب النمط الانقلابي.

ولعل هذه الاسـتراتيجية تتضح بجـلاء في التجربة الكينية؛ حيث حاول الرئيس جومو كينياتا بعد الاستقلال تجنيد مزيد من الكيكويو في سـلك الضباط، ولاسيما المواقع القيادية العليا. وعليه فإن أي تحرك جماعي من قبل الجيش يفترض تعاونًا كاملاً بين الضباط الكيكويو وغيـر الكيكويو، وهو أمر مسـتبعد في ظـل التركيبة الحاليـة للجيش الكيني. كمـا أن وجود قوات الخدمة العامة، وهي قوات شبه عسـكرية مدربة تدريبًا عاليًا تمثل عنصر ردع في مواجهة أية محاولات لزعزعة أمن واستقرار النظام الحاكم.

٢- إنشاء قوات وفرق خاصة لمراقبة أي تحركات معادية من قِبَل الجيش أو الشرطة أو القوات الجوية:

ولعـل من أبـرز الأمثلـة على ذلك قـوات الحرس الجمهـوري، وقوات الخدمـة العامة، والقوات شـبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات العامة، وما إلى ذلك من

الوحدات والقوات التي تستهدف حماية النظام القائم والدفاع عنه.

وقد اتضح دور مثل هذه القوات على سبيل المثال في محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها كينيا عام ١٩٨٢م حينما تصدت قوات الخدمة العامة للانقلابيين في القوات الجوية الكينية. وقد استطاع عمر بونجو في الجابون تأسيس قوات النخبة الرئاسية من بين صفوف قبائل الباتيك Bateke وتسليحها بأحدث المعدات، وذلك من أجل تحقيق التوازن مع القوات العسكرية النظامية.

٣- تعيين أفراد من الأسرة الحاكمة في المواقع القيادية بالجيش، مثل رئاسة الأركان والمخابرات العامة والحرس الرئاسي:

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود تقارير يومية من أجهزة الاستخبارات السياسية، فإن رئيس الدولة يكون على إحاطة تامة بكل ما يحدث داخل المؤسسة العسكرية. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى خبرة بوتسوانا؛ حيث أصبح إيان خاما قائدًا للجيش قبل توليه مهام الرئاسة في عام ٢٠٠٩م، وهو ابن أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال السير سيرتس خاما. وقد شمل هذا التقليد دولاً أخرى مثل أوغندة التي حرص رئيسها يوري موسيفيني أن يلحق ابنه كينروباجا Kainerubaga بالجيش ليتولى مناصب قيادية في فترة زمنية محدودة. وهو ما دفع إلى الاعتقاد بأن أوغندة تسعى إلى توريث الحكم في حالة غياب الرئيس موسيفيني.

٤- تعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع قيادية مهمة:

مثل الاستخبارات العسكرية وقوات الحرس الرئاسي، وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة تحركات الجيش. وقد ظهر هذا الأسلوب واضحًا في الدول الناطقة بالفرنسية؛ حيث تشير خبرة دول مثل النيجر وإفريقيا الوسطى أنها اعتمدت في فترات معينة من الحكم المدني بها على وجود عسكريين فرنسيين يعملون في المؤسسات العسكرية والرقابية بها.

ولعل الجابون في ظل حكم الرئيس الراحل عمر بونجو تطرح مثالاً واضحًا على هذه الاستراتيجية؛ حيث شهدت البلاد وجود مجموعة يعتد بها من المرتزقة الأجانب يتقاضون رواتب عالية، ويعملون تحت إمرة الرئيس شخصيًا؛ بهدف مراقبة والسيطرة على القوات العسكرية النظامية.

٥- الحصول على الدعم الخارجي في حالة وجود أي اضطرابات داخلية تهدد أمن النظام الحاكم:

فقد عمدت بعض الدول الفرنكوفونية في إفريقيا إلى الاستعانة بالقوات الفرنسية للدفاع عنها، وذلك من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا. ولعل من أبرز الأمثلة على تلك الدول التي تعتمد على الدعم الفرنسي: السنغال والجابون والكاميرون.

٦- محاولة إضفاء الطابع الشرعي على النظام الحاكم:

من خلال تبني سياسات تعددية، مثل إجراء انتخابات قائمة على التعدد الحزبي، أو الاعتماد على بعض مصادر التأييد التقليدية، أو اللجوء إلى استخدام خطاب ذي نزعة وطنية معادية للاستعمار الغربي. وعليه فإن نظرة الجماهير إلى مشروعية النظام الحاكم تعني في ذات الوقت قبول المؤسسة العسكرية بشرعية الحكم المدني.

٧- تقديم العديد من الإغراءات والمنافع لأفراد المؤسسة العسكرية:

مثل منحهم رواتب مرتفعة نسبيًا، وتوفير العديد من الخدمات والمزايا المالية لهم ولعائلاتهم، وهو ما يعني بالتبعية عملية شراء الولاء السياسي، وبصفة خاصة من جانب كبار الضباط. وعادة ما يقوم كبار الضباط في الجيش والشرطة بأنشطة اقتصادية متعددة، كما أن بعضهم يتقاضى أكثر من أجر واحد، وهو ما تغضّ عنه الحكومات الطرف.

ثالثًا: إعـادة صياغة العلاقات ومرحلة الانتقال الديمقراطي:

لا شك أن تطبيق النمط الغربي في العلاقات المدنية العسـكرية، والذي يقوم على مبدأ السـيطرة الكاملة للنخبـة المدنية، والتبعية المطلقة للمؤسسة العسكرية قد لا يتفق وطبيعـة الثقافة السـائدة في إفريقيا بعد سـنوات طويلة من الحكـم الاسـتبدادي والتدخل العسكري(١).

لا شـك أن تطبيـق النمـط الغربـي في العلاقات المدنية العسـكرية، والذي يقوم علـى مبـدأ السـيطرة الكاملـة للنخبـة المدنيـة، والتبعيـة المطلقـة للمؤسسـة العسـكرية قد لا يتفق وطبيعـة الثقافة السائدة في إفريقيا بعد سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي والتدخل العسكري .

إذ ربما يولد ذلك المنحى استياء ومقاومة من كبار الضباط الذين يرون ذلك تدخلاً سياسـيًا يقوّض كرامتهم العسـكرية والمهنية. وعليه فإن بناء نمط من العلاقة المسـتقرة بين النخبة المدنية والمؤسسـة العسكرية يتطلب بذل الوقت والجهد لبناء الثقة المتبادلة.

ومن المعروف أن المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات المستقرة ليست محايدة تمامًا، وإنما هي تمارس ضغطًا سياسيًا بشـكل غير مباشر، من أجل تعظيم مصالحها المؤسسـية، والمساهمة في صياغة السياسات الدفاعية والأمنية؛ استنادًا إلى خبرات أعضائها المهنية.

نمط الشراكة التعاونية:

تعطـي خبـرة جنـوب إفريقيا في مرحلـة ما بعد الابارتهيـد(٢) ابتداء من عـام ١٩٩٤م نموذجًا واضحًا ومهمًـا لنمط العلاقات المدنية العسـكرية القائم على الشراكة والثقة. ويتسم هذا النمط بالخصائص الآتية:

١- أن هذه الشـراكة ليست متساوية الأركان؛ فقوات الدفاع الوطني في جنوب إفريقيا تخضع للرقابة والمساءلة من قبل السـلطة المدنيـة المنتخبة. ولا يخفى أن تأسيس نظام ديمقراطي وتعزيزه يصبح أمرًا مستحيلاً إذا كان العسكر لا يقبلون بهذا المبدأ أو لا يحترمونه.

وقد حدد دستور جنوب إفريقيا الجديد بشـكل واضح التسلسـل الهرمي للسلطة في المسـائل العسكرية. فرئيس أركان قوات الدفاع الوطني يمـارس دورًا تنفيذيًا في قيـادة هذه القوات. وتمارس هذه القيادة تحت إشـراف وتوجيهات وزير الدفاع وقت السـلم، وبتوجيه من رئيس الدولة في حالة الدفاع عن الوطن. وعلى أية حال فإن وزير الدفاع يخضع لمسـاءلة البرلمـان ومجلس الوزراء في كل ما يتعلق بقوات الدفاع الوطني.

ويقـوم البرلمان بالموافقة على التشـريعات والميزانية العسكرية، وعلى قرار رئيس الدولة بنشر قوات الدفاع الوطني خارج الحـدود أو داخلها. وتمتلك لجنة الدفاع في البرلمان سـلطات الرقابة، والإشـراف، والتحقيق، وإصدار التوصيات في كافة المسائل العسكرية والأمنية.

٢- يتم تعريف الشراكة في القانون؛ حيث يتم تحديد صلاحيات ومهام الجيش وفقًا للدستور وقانون الدفاع. ويتعين على قوات الدفاع الوطني أثناء قيامها بعملياتها، أو الاستعداد لتلك العمليات الالتزام بهذه المعايير. وفي حالة الحرب تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن اللافت للانتباه حقًا أن دسـتور جنوب إفريقيا

(١) إن عسكرة السياسـة في الخبرة الأفريقية كانت نتاجا لمشكلات حادة وعميقة عانت منها الدولة ما بعد الاسـتعمارية، ومن ذلك : سـوء الإدارة الاقتصادية، وضعف أو فشـل مشروع الدولة الوطنية، والنزاعات العرقية والطبقية، وضعف المؤسسـات السياسية، والافتقار إلى المساءلة السياسية وشيوع الفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وهلم جرا. وكانت هذا العوامل وغيرها هي المبرر الأساس لتدخل العسكريين عن طريق النمط الانقلابي. علاوة على ذلك، فإن هذه «الأسباب» متداخلة ومتشابكة، وهو ما يعني أنها تفهم في إطار سياقاتها الوطنية والتاريخية. انظر في ذلك:

Hutchful, Eboe. «Demilitarising the Political Process in Africa: Some Basic Issues.« Op. cit, pp 3-16 and J Frazer, Conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition, Africa Today, 42(1-2),(1995),pp 39-48.

(٢) نظـام الابارتهيـد هو نظـام يعمل على التمييـز العنصري بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو الدين.

يعلي من شأن القانون، ويجعله مقدمًا على مبدأ الطاعة العسكرية؛ إذ يتعين على أفراد الجيش عدم إطاعة «أية أوامر مخالفة للقانون بشكل واضح».

٣- تنطوي هذه الشراكة على معايير معينة بالنسبة للقوات المسلحة، ومن ذلك على سبيل المثال: احترام القوات المسلحة للحكم المدني، وسيادة القانون، والعملية السياسية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمبدأ الدستوري الخاص بعدم التمييز استنادًا إلى العرق أو النوع أو التوجه الجنسي.

إضافة إلى ذلك فإن قوات الدفاع الوطني تتمتع بالحيادية السياسية في مواجهة السياسات الحزبية، وهو ما يعني أنها لا تسعى إلى تحقيق أو تعطيل مصالح أي طرف، سواء كان في الحكومة أو المعارضة. وقد تم تأهيل جميع أفراد قوات الدفاع الوطني من خلال برنامج للثقافة المدنية يشمل التوعية بالمبادئ الدستورية، واحترام حقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافي والمبادئ الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية.

من اللافت للانتباه حقًا أن دستور جنوب إفريقيا يعلي من شأن القانون، ويجعله مقدمًا على مبدأ الطاعة العسكرية؛ إذ يتعين على أفراد الجيش عدم إطاعة «أية أوامر مخالفة للقانون بشكل واضح، وقد تم تأهيل جميع أفراد قوات الدفاع الوطني من خلال برنامج للثقافة المدنية يشمل التوعية بالمبادئ الدستورية، واحترام حقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافي والمبادئ الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية.

٤- وتقوم الشراكة على التزامات محددة من قبل الحكومة تجاه القوات المسلحة. ومن ذلك عدم إساءة الحكومة للقوة العسكرية، سواء لأغراض حزبية أو قمعية. كما أنها لا تتدخل في هرمية القيادة العسكرية، أو تطبيق قانون التأديب العسكري، أو المسائل التنفيذية التي تدخل في اختصاص القادة العسكريين. وتلتزم الحكومة كذلك بالعمل على زيادة الميزانية العسكرية لتمكين القوات المسلحة من أداء مهامها بشكل فعّال، ولضمان تحقيق رواتب مجزية للعسكريين.

٥- تتحقق الشراكة من خلال هيكل وبنية وزارة الدفاع؛ بحيث تضم موظفين مدنيين يهتمون بالجوانب السياسية لمسائل الأمن والدفاع، كما أنهم يشاركون في صياغة السياسات الدفاعية. وعادة ما يتمتع كل من رئيس الأركان (عسكري) وسكرتير وزير الدفاع (مدني) بمكانة متساوية في التعامل مع وزير الدفاع. فالمسئول المدني يقترح السياسات، والثاني العسكري يقترح المسائل التنفيذية والعملياتية. وهو ما يجعل هذا النمط متوازنًا.

تعزيز مبدأ الرقابة البرلمانية:

فيما يخص مجال الرقابة البرلمانية على أمور الدفاع والمؤسسة العسكرية يوجد في جنوب إفريقيا نوعان من اللجان البرلمانية؛ أولهما اللجنة الدائمة المشتركة بشأن الدفاع، والثانية هي لجنة ملف الدفاع. وتتولى اللجنة الأولى المسائل العامة للرقابة، كما أنها تملك إمكانية التحقيق وتقديم المقترحات بشأن الميزانية وسياسات الأمن والتسليح وأية مهام أخرى خاصة بالرقابة البرلمانية على القوات المسلحة، كما يحددها قانون الدفاع الوطني.

وتكاد اللجنة الثانية الخاصة بملف الدفاع تمارس نفس الاختصاصات والصلاحيات المخولة للجنة الدائمة، ولكنها مع ذلك تشارك في عملية التشريع التي يقوم بها البرلمان ككل. وقد جرت العادة على تمثيل كافة الأحزاب المشاركة في البرلمان في عضوية هذه اللجنة. ومن الملاحظ أيضًا أن عمل هاتين اللجنتين متكامل؛ بحيث يؤدي في النهاية إلى تحقيق الغرض العام، وهو السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

ولعل من أبرز الأنشطة البرلمانية في مجال مراقبة القوات المسلحة في جنوب إفريقيا المشاركة في حوار مجتمعي عام في أعقاب التحول من نظام التفرقة العنصرية بهدف إعادة تعريف عقيدة المؤسسة العسكرية، وتحديد أهدافها، والتخلص من روح التدخل

السياسـي لديها؛ بحيث تصبح مؤسسة مهنية تعلي من قيم الديمقراطية والسـيطرة المدنيـة. وقد أنتج هذا الحوار إصدار الكتاب الأبيـض لوزارة الدفاع في مايو ١٩٩٦م.

وتشـمل الرقابـة البرلمانية، من جهـة ثانية، قضايا التشـريع المتعلقة بالدفاع، وكذلك بعض الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني، وعمليات نشـرها داخل حدود الدولة أو خارجها. على أن قضية الميزانية العسـكرية تظل إحدى التحديات الكبـرى التي تواجه الرقابة البرلمانية؛ إذ لا تزال اللجان البرلمانية تتعامل مع ميزانية الجيش بحسـبانها أمرًا واقعًا، وهو ما يعني أن البرلمان لا يمارس دورًا حقيقيًا في توجيه وإدارة الميزانية العسكرية.

وتطرح تجربة بوتسوانا نمطًا آخر في العلاقات المدنية العسكرية المستقرة؛ حيث لا تشهد البلاد وجود منصب وزير الدفاع، ويتولى رئيس الدولة بنفسه مسئولية قيادة المؤسسة العسـكرية؛ فهو بحكم الدستور القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركانها. ويتولى الرئيس كما هو محدد بالدسـتور سلطة تحديد الاسـتخدام العملياتي للقوات المسـلحة، وتعيين أفرادها، وترقيتهم، وإحالتهم للتقاعـد. ولرئيس الدولة حق تفويض بعض صلاحياته لأي عضو في القوات المسلحة.

وتبرز طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة في بوتسـوانا -على الرغم من وجود شـكوك متبادلة بين النخب العسكرية والمدنية- أهمية الشراكة والتوفيق بين الطرفين لخلق وتعزيز البيئة المواتية لتطوير الديمقراطية في البلاد. إن المؤسسـة العسـكرية ترى نفسها الأقدر على حماية المصلحة الوطنية، وأنها الأكثر تدريبًا وخبرة بحكم طبيعتها المهنية، أما النخبة السياسية فهي لا تفهم كثيرًا في الأمور الفنية الخاصة بالمؤسسة العسكرية كما أنها تتحرك وفق دوافع حزبية وانتخابية ضيقة.

وقد جرت العادة حتى في ظل عدم وجود وزير مختص بالقوات المسـلحة على القبول بمبـدأ التوفيق لإحداث نوع من المواءمات السياسـية بما يحقق مصالح أطراف المعادلة في العلاقات المدنية العسكرية في بوتسوانا.

وتشـير تجربة تنزانيا التي شـهدت تمردًا عسكريًا وحيدًا عام ١٩٦٤م إلى التخلص من الجيش الموروث عن فترة الاستعمار، وتأسـيس جيش جديد بعقيدة جديدة تحترم مبدأ السيطرة المدنية على العسكر. وبالفعل قام جوليوس نيريري بدعوة شـبيبة حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لتنجانيقا (التانو) بالانضمام للجيش الجديد فـي جمهورية تنجانيقـا. وعندمـا تم تحقيق الوحدة مع زنزبار وتأسـيس جمهوريـة تنزانيا أضحى الجيش التنزاني مؤدلجًا وفقًا لنمط اشـتراكية الأوجاما الذي انتهجه نيريري، وهو ما ضمن إلى حد كبير ولاء العسكر للنخبة المدنية الحاكمة في إطار فلسفة الحزب الواحد الحاكم.

وعندمـا خضعـت تنزانيـا لتأثيـرات التحـولات الديمقراطية التي عصفت بـدول القارة الإفريقية في نهاية أعوام الثمانينيات، كان عليها أن تتخلص من نظام الحزب الواحد الحاكم وتأخذ بمنهج التعددية الحزبية، وهو ما أسهم بقدر ما في إعادة صياغة نمط العلاقات المدنية العسكرية مرة أخرى. ومن ذلك:

١- تم الفصـل بين الحـزب والحكومـة، وذلك في أعقاب وضع دسـتور جديد عام ١٩٩٢م والسماح بتعدد الأحزاب. وعليـه فقد أصبح الحـزب الثوري الحاكم مجرد أحد الأحزاب المتواجدة في المشـهد السياسـي، وتسعى للحصول على الدعم الحكومي شأنه شأن باقي الأحزاب الأخرى.

٢- تم الفصل نهائيًا بين الجيش والحزب، وعليه فقد تم إغلاق جميع فروع ومؤسسات الحزب داخل الجيش، وهو مـا عكس توجهًا جديدًا نحـو مرحلة من التحول الديمقراطـي التـي تؤكد على حياديـة، وعدم تحزب المؤسسة العسكرية.

٣- تم تحريم الاشـتغال بالسياسة على جميع أفراد المؤسسـة العسـكرية وموظفي الخدمة المدنية؛ إذ تم

تخييرهم بين العمل فـي مجال الخدمة المدنية العامة، أو الاشتغال بمجال النشاط السياسي.

٤- إعـادة هيكلة وتنظيم القوات المسـلحة؛ من أجل تدريبها بشـكل احترافي، وبما يؤهلها للمشـاركة في عمليات حفظ السلام.

وعليـه يمكن أن نخلص إلى القـول بأنه في محاولة لترويـض المؤسسـة العسـكرية -خاصـة بعد تمرد ١٩٦٤م- قـام النظـام الحاكـم في تنزانيـا بإضفاء الشـرعية السياسية على نفسـه من خلال إحداث نوع من التداخل بين مؤسسات الجيش والحكومة، والحزب والبيروقراطية. وعلى الرغم من التحولات السياسـية التي شـهدتها تنزانيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، فإن عمليات إعادة هيكلة نمط العلاقات المدنية العسكرية السـائد لم تغير طبيعة مبدأ السيادة المدنية على العسكريين.

أما مالاوي فقد شهدت جهودًا دءوبة من أجل التخلص من عملية عسـكرة المجتمع، وذلك بحل وتسريح منظمة شباب الرواد الملاويين Malawi Young Pioneers، وهي ميليشيا حزبية نشأت عام ١٩٦٣م، وتم تدريبها على أيدي الإسـرائيليين، وفقًا لنظام الكيبوتز (المستوطنات الجماعية)، كما رفض الجيش المالاوي التدخل المباشـر في الحياة السياسـية أثناء الفتـرة الانتقالية والتحول لنظام التعدد الحزبي في عام ١٩٩٤م.

وقـد اعتمـدت الحكومـة المالاوية علـى عدد من الميكانزمـات لتحقيـق مبـدأ السـيطرة المدنية على العسـكريين، ومن ذلك: التأكيـد على هيمنة الضوابط الدسـتورية والتشـريعية، وخلق توافق حزبي بشـأن سياسـات الدفاع والحكم الصالح. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلـى عدد من الأمثلة المهمـة، وذلك على النحو التالي:

١- ينص الدسـتور على أن الجيش يعمل تحت إمرة وإشـراف السـلطات المدنية. كما أنه يحدد مهمة هذا الجيش في دعم السـيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للبلاد، بالإضافة إلى دعم وحماية النظام الدسـتوري. ويلتزم الجيش دسـتوريًا بوضع موارده وخبراته التقنية تحت تصرف السـلطات المدنية، كمـا يتعين عليه أداء الوجبات المنوطة به خـارج البلاد إذا اقتضت الضرورة ذلك. وطبقًا للدسـتور فإن الأمـور التنفيذية الخاصة بالمؤسسة العسكرية يتولاها رئيس الجمهورية؛ باعتباره القائد الأعلى للقوات المسـلحة، ومجلس الدفاع الذي يضم وزير الدفاع والقيادة العسكرية العليا.

٢- ينص الدستور على وجود لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الوطنية؛ لضمان رقابة الأحزاب على الجيش، وتعزيز دور البرلمان التشـريعي والرقابي على المؤسسة العسكرية. ويُعد البرلمان السـلطة الوحيدة التي توافق على استخدام القوة العسـكرية لفترة طويلة، ومع ذلك فإن رئيس الجمهورية يملك حق نشـر قوات عسـكرية دون موافقة البرلمـان، ولرئيس الدولة كذلك حق تعيين وفصل كبار الضباط؛ بما في ذلك القائد العام للجيش.

٣- وتجدر الإشارة إلى أن الجيش في مالاوي اكتسب سـمعة دولية معتبرة؛ نظرًا لمشاركته في عمليات حفظ السـلام، وجهود الإغاثة الإنسانية الدولية، وربما يعزى ذلـك إلى قيم المهنية والاحتـراف العالية التي أظهرها خـلال فترة الانتقال نحو الديمقراطية والتعدد الحزبي في مالاوي منذ عام ١٩٩٤م.

رابعًا: تحديات السيطرة المدنية على العسكر في المرحلة الانتقالية:

علـى الرغم من أن الربيع الإفريقي قد سـبق نظيره العربـي بنحو عقدين من الزمـان؛ فإن نمط العلاقات المدنية العسـكرية السـائدة في إفريقيـا بحاجة إلى الإصـلاح، إذ لا يزال إبعاد العسـكر تمامًا عن تعاطي السياسـية أمرًا بعيد المنال. ويمكن أن نشير إلى بعض الانقلابات العسكرية أو المحاولات الانقلابية في بعض الدول الإفريقية مثلما حدث في إفريقيا الوسطى (مارس ٢٠٠٣م) ساوتومي وبرنسيب (يوليو ٢٠٠٣م) وغينيا بيساو (سـبتمبر ٢٠٠٣م)، والانقلاب الذي استمر فترة وجيزة

في توجو (فبراير ٢٠٠٥م) والانقلابين اللذين وقعا في موريتانيا عامي ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨م)، وانقلاب غينيا في ديسمبر ٢٠٠٨م وانقلاب مدغشقر في مارس ٢٠٠٩م، وانقلاب فبراير ٢٠١٠م في النيجر. وجميع هذه الأمثلة توضح مدى عدم استقرار العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي المعاصر.

وعليه فإن من غير الحكمة تجاهل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الواقع الإفريقي، أو عند عملية التخطيط الاستراتيجي لمسارات التحول الديمقراطي الذي شهدته دول القارة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

إن القضية -كما يطرحها العديد من الكتاب والخبراء- هي ليست في عدم وجود دور سياسي للعسكر، ولكن القضية تكمن في طبيعة وحدود هذا الدور السياسي. ولذلك لا بد من الإقرار بأهمية ومحورية الدور الذي يمكن أن يمارسه العسكر في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وعلى الرغم من تغير النظام الدولي والإقليمي من حيث دعمه لقيم الديمقراطية والليبرالية الجديدة، فإن محورية المؤسسة العسكرية، ودورها في الحياة السياسية الإفريقية ليست خافية. ولعل ذلك هو ما دفع إلى القول بأن العسكر والقطاعات الأمنية الأخرى تمثل الخطر الأكبر على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وتظهر خبرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنه في الوقت الذي نجحت فيه الحركات الاحتجاجية والثورية في دكّ أركان النظم الاستبدادية والعسكرية، فإن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحديًا كبيرًا وهدفًا صعب المنال، وربما يعزى ذلك لعدة أمور أهمها:

أولها: ضعف القدرات المؤسسية:

فالسيطرة المدنية الفعّالة تستلزم وجود مؤسسات قوية وذات خبرة في مجال بناء القدرات في القطاع المدني. وإذا نظرنا إلى الواقع الإفريقي من هذا المنظور فسنجد أن التحدي الأكبر لمبدأ السيطرة المدنية يتمثل في ضعف مؤسسات الحوكمة في قطاع الأمن بمعناه العام. فإذا ما علمنا أن مبدأ الرقابة البرلمانية معمول به بشكل أو بآخر في معظم الدساتير الإفريقية، فإن ثمة فجوة كبيرة بين النص الدستوري والممارسة العملية. وعادة ما يمارس ممثلو الشعب دورًا محدودًا في مراقبة المؤسسة العسكرية.

على الرغم من تغير النظام الدولي والإقليمي من حيث دعمه لقيم الديمقراطية والليبرالية الجديدة، فإن محورية المؤسسة العسكرية، ودورها في الحياة السياسية الإفريقية ليست خافية. ولعل ذلك هو ما دفع إلى القول بأن العسكر والقطاعات الأمنية الأخرى تمثل الخطر الأكبر على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

ثانيًا: عدم وضوح الأدوار والسلطات الدستورية:

إذ يُلاحظ أن أغلب الدساتير الإفريقية قلما تتحدث عن كيفية ممارسة البرلمان لسلطاته ووظائفه. فأغلب التشريعات لا تعبر عن دور مستقل في صياغة السياسة الأمنية والدفاعية، وعادة ما تقوم السلطة التنفيذية بهذه المهمة.

ثالثًا: نقص الموارد:

تفتقد معظم المجالس النيابية للتمويل الكافي وغياب الدعم. ولا شك أن ذلك كله ينعكس على ضعف القدرة على تطوير السياسات، وتقويم الموارد المالية.

رابعًا: ضعف أو غياب الروابط المؤسسية مع القوات المسلحة:

وهو ما يترتب عليه صعوبة الحصول على المعلومات، ولا يخفى أن معظم ممثلي الشعب يفتقرون إلى وجود وسائل مستقلة للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

خامسًا: تقاليد إبقاء أمور الجيش والأمن في أيدي السلطة التنفيذية: فكما هو سائد في الدول الناطقة بالفرنسية تعتبر قضايا الأمن بمعناه العام من اختصاص مؤسسة الرئاسة. ولعل ذلك يدفع إلى التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو ما يُضفي مزيدًا من التعقيد على جهود بسط السيطرة المدنية الكاملة على القوات المسلحة.

وعلى أية حال بدأت البرلمانات الإفريقية في التطور والاستفادة من المد الديمقراطي الذي تشهده دول القارة. وطبقًا لدراسة مقارنة على تجارب ست دول إفريقية هي: غانا، وبنين وكينيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا وأوغندة، فإن بعض هذه الدول استطاعت أن تعزز قدراتها المؤسسية في مجال التشريع؛ بحيث أضحت برلماناتها قوية وفعّالة، في حين أن البعض الآخر لا يعدو البرلمان فيه مجرد مؤسسة ورقية لا تقدم ولا تؤخر.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات المنتخبة في إفريقيا ما يلي:

١- تبرير تدخل العسكر في الحياة السياسية بشكل مباشر تحت دعاوى مختلفة، مثل فساد النظام الحاكم، وسوء الإدارة، وعدم الكفاءة من جانب السياسيين.

٢- محاولات إضفاء الشرعية على الحكم العسكري؛ من خلال الزعم بأن العسكر هم حماة الأمة والمدافعون عن كرامتها واستقلالها.

٣- شيوع الأيديولوجية العسكرية التي تؤكد على أن العسكر هم الأقدر على الحكم؛ لأنهم الأكثر كفاءة وطهرًا وعدم تحيز.

٤- استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب الأسد في الميزانية العامة للدولة.

٥- تطوير أنماط من العلاقات المدنية العسكرية تحظى فيها المؤسسة العسكرية بالهيمنة والسيطرة.

٦- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما يعطي الانطباع بأن العسكر هم الأقدر على التعامل معها.

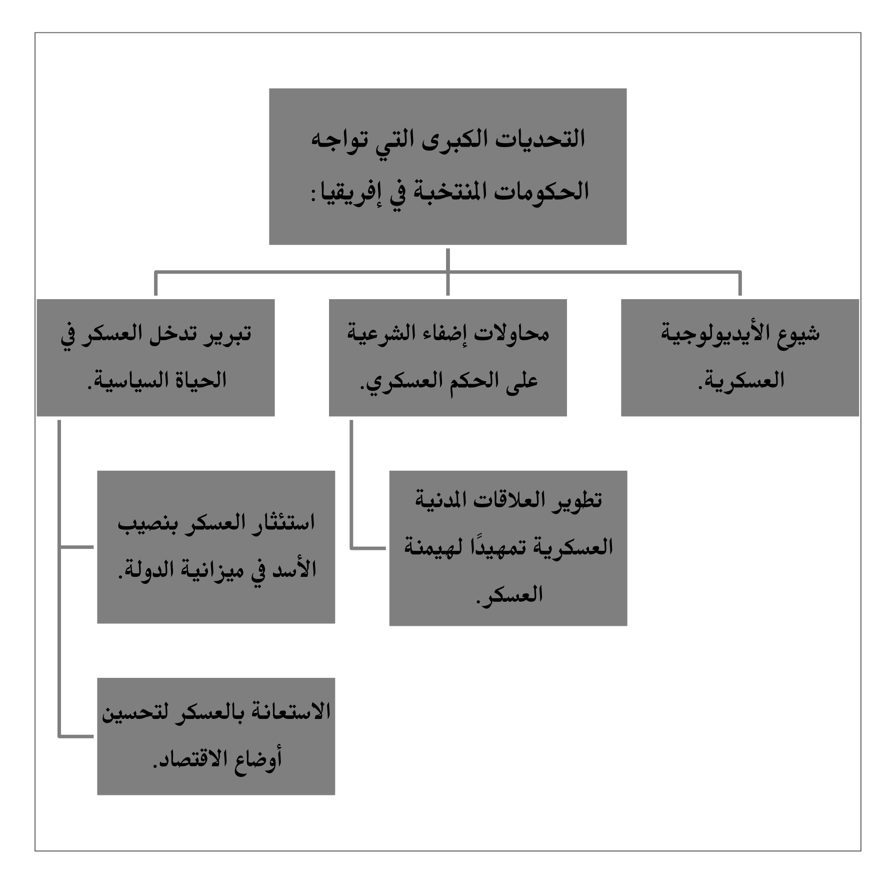
خامسًا: تجربة دول الربيع العربي: دروس إفريقية:

لا شك أن طبيعة العلاقات المدنية السائدة في بلدان الربيع العربي قد أثرت يقينًا على اختلاف ردود الأفعال، والنتائج الخاصة بالصحوة العربية، والثورة ضد الظلم والطغيان. وأيًا كان رد فعل المؤسسة العسكرية على الثورات العربية، فإن عملية الانتقال الديمقراطي سوف تفرض ضرورة إعادة التفاوض بشأن طبيعة وغاية العلاقات المدنية العسكرية في مرحلة ما بعد الربيع العربي. فالسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بطبيعة الرسالة والهدف للقوات المسلحة الوطنية؟ هل هي تدافع عن ثغور الأمة ضد أي عدوان أو تهديد خارجي، أم أن مكانها هو داخل الحدود، والعمل على دعم سلطة جماعة سياسية معينة؟ ولا شك أن الخطاب السائد في المرحلة الانتقالية العربية سوف يشهد جدلاً واضحًا حول مدى وجود الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من تشابه الظروف التي أفضت إلى ثورة العرب في عام ٢٠١١م، فإن طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية السائدة في كل دولة على حدة ارتبطت بسياقها الوطني، وخبرتها التاريخية.

ونستطيع أن نعطي ثلاثة أمثلة في هذا الخصوص.

فالحالة المصرية تطرح معضلة حقيقية أمام أي صياغة ديمقراطية لنمط العلاقة بين النخبة العسكرية والنخب المدنية والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي. ربما يعزى ذلك لعدة أسباب؛ لعل من أبرزها: خبرة عسكرة السياسة المصرية منذ تدخل الجيش بمساندة شعبية عام ١٩٥٢م وانتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وهو ما جعل مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين أمرًا



مثاليًّا لا يتفق مع مجريات الواقع الفعلي[1]. كما أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي المستمرة برغم اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م جعلت المؤسسة العسكرية تتوسع في تعريف المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري، وهو ما يعطيها المبرر لاستخدام أدوات القوة العنيفة المملوكة لديها.

على أن أخطر ما يميز التجربة المصرية هو تطور الروح الجمعية للمؤسسة العسكرية التي باتت تؤكد على قيم الاحتراف، والانضباط المؤسسي، وهو ما دفعها للمشاركة بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي. كما أن تعدادها الكبير الذي يقترب من نصف مليون فرد قد وفر لها قاعدة كبيرة للتأييد الاجتماعي، ولعل ذلك يبرر ولو جزئيًّا، قرارها بالتخلي عن مساندة نظام مبارك في يناير ٢٠١١م.

وتطرح تونس نموذجًا مختلفًا عن الحالة المصرية، فقد كان الحبيب بورقيبة -مهندس الاستقلال في تونس وباني نهضتها الحديثة- محاميًا لم يخرج من بين صفوف المؤسسة العسكرية؛ ونظرًا لأن عملية الاستقلال عن فرنسا كانت سلمية وتفاوضية لم تكن هناك حاجة إلى وجود بناء عسكري وطني قوي. فالنخبة الوطنية الجديدة في تونس كانت نتاجًا للحركة الوطنية التي قادها حزب الدستور الجديد والحركة العمالية، أي أنها كانت مدنية الطابع، ولم تخرج من عباءة حركة المقاومة الثورية كما حدث في الجزائر.

لقد تأثرت العلاقات المدنية العسكرية في تونس برؤية الحبيب بورقيبة لما تكون عليه نهضة تونس الحديثة؛ حيث تم استبعاد العسكر من الفضاء السياسي، وكان

(١) يلاحظ أن القيادات العسكرية مارست دورًا سياسيًّا مباشرًا في ظل الحكم الناصري، غير أن السادات استطاع أن يسيطر تمامًا على الجيش، وهو ما فعله مبارك من بعده. ومع ذلك فقد ظل وضع الجيش محوريًّا في المعادلة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢م. انظر في ذلك:

Moataz El Fegiery, Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations ,Fried Policy Brief Paper, Nº 134 - AUGUST 2012. Pp.1-2

أغلب مستشاري بورقيبة من الساسة والاقتصاديين الليبراليين. وقد نحى عسكر تونس منحى احترافيًا من حيث اهتمامهم بالتعليم والتدريب، بل واستخدام خدماتهم في المساهمة بإصلاح ونهضة تونس، ولعل أحد المؤشرات المهمة في بيان مكانة المؤسسة العسكرية التونسية في مرحلة ما بعد الاستقلال يتمثل في ضعف الميزانية العسكرية التي لم تتجاوز نسبة ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٦م.

لقد نحى عسكر تونس منحى احترافيًا من حيث اهتمامهم بالتعليم والتدريب، بل واستخدام خدماتهم في المساهمة بإصلاح ونهضة تونس، ولعل أحد المؤشرات المهمة في بيان مكانة المؤسسة العسكرية التونسية في مرحلة ما بعد الاستقلال يتمثل في ضعف الميزانية العسكرية التي لم تتجاوز نسبة ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٦م.

وبالنسبة للحالة الليبية فإنه من اللافت للانتباه أن الجيش الليبي على عهد الملك السنوسي كان نتاجًا بريطانيًا خالصًا في عام ١٩٤٠م؛ حيث كان المأمول هو أن يقوم هذا الجيش بمساعدة قوات الحلفاء في مواجهة إيطاليا. وعليه فإنه عندما قام معمر القذافي بانقلابه العسكري عام ١٩٦٩م كان الجيش الليبي متهمًا بالتعاون مع القوى الاستعمارية الغربية، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة.

وعندما طبق القذافي رؤيته الخاصة بدولة الجماهير في السبعينيات أغلق المجال تمامًا أمام العسكر للقيام بدور سياسي، وهو الأمر الذي جعل الباب مفتوحًا أمام الطموحين منهم للقيام بانقلاب عسكري. وبالفعل تعرض القذافي لعدة محاولات انقلابية فاشلة، وهو ما دفعه لبذل كل جهد ممكن من أجل احتواء المؤسسة العسكرية والهيمنة عليها. لقد عمل القذافي على تجنيد أفراد قبيلته في المؤسسة العسكرية. كما أنه حاول شراء ولاء الضباط من خلال استيراد أحدث الأسلحة. وتشير الاحصاءات إلى أنه قام في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م بشراء أسلحة بقيمة (٨ مليارات دولار) وهو ما اضطره إلى فرض نظام التجنيد الإجباري حتى يوفر العدد اللازم من الجنود لاستخدام هذه الأسلحة.

ولتجنب أي محاولة انقلابية ضده قام القذافي بتحديد عدد وحدات الجيش، وإبعاده عن مهام الأمن الداخلي، وتغيير القيادات العليا بشكل مستمر، بالإضافة إلى زيادة عدد الوحدات الاستخباراتية التي تراقب أحوال الجيش. والعجيب أن القذافي كان يفضل أهل الثقة على أصحاب الكفاءة والرؤية المستقلة في تولي القيادة العليا للجيش.

وإلى جانب ذلك كله أسس القذافي «اللجان الثورية» بمعزل عن الجيش النظامي، وذلك للدفاع عن نظامه، والمحافظة على أمنه الشخصي هو وأفراد عائلته. وقد اتسمت هذه اللجان بالولاء الشديد للقذافي ولنظامه، وهو الأمر الذي جعل الانقلاب عليه أمرًا يكاد يكون مستحيلاً.

رد فعل الجيوش في دول الربيع العربي:

استنادًا إلى الخبرة التاريخية، وطبيعة بنية النظام السياسي الحاكم في الدول العربية -كما أوردنا سلفًا- كان رد فعل الجيوش في دول الربيع العربي متفاوتًا، ويعكس تباينات واضحة.

ويمكن الإشارة إلى أنماط ثلاثة:

١- النمط الأول، وهو يشمل مجموعة الدول التي فضّلت عدم استخدام القوة في مواجهة حركات الاحتجاج الجماهيري، وقدمت عوضًا عن ذلك تنازلات سياسية مهمة لإرضاء الجماهير. ومن أمثلة تلك الدول: المغرب والجزائر والأردن وعمان.

٢- النمط الثاني، وهو يضم حالة كل من تونس ومصر؛ حيث انتمى الرئيس في كل منهما إلى المؤسسة العسكرية، ولم يقبل بتقديم أي تنازلات سياسية أو اقتصادية للسيطرة على غضب الجماهير. وعوضًا عن ذلك أراد كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك استخدام القوة العسكرية في مواجهة المتظاهرين، على أن الجيش

في البلدين أبى إلا أن يقف بجوار الإرادة الشعبية.

٣- النمط الثالث، وهو الأعنف؛ حيث انقسمت المؤسسة العسكرية أو أنها ظلت على ولائها للنظام الحاكم، كما حدث في كل من ليبيا واليمن وسوريا. ولا شك أن تأييد الجيش للنظام يرجع في هذه الحالات إلى تداخل الحكومة والمؤسسة العسكرية مع بعض الجماعات داخل المجتمع، مثل العائلة أو القبيلة أو الطائفة الدينية. وعليه فإن الجيوش في هذه البلدان كانت مسيسة أو مؤدلجة؛ بحيث إنها أعطت ولاءها الكامل أو الجزئي للنظام الحاكم.

إنه من المهم في إطار عملية تعزيز التحول الديمقراطي إصلاح نمط العلاقات المدنية العسكرية القائم؛ بحيث يقوم على أساس المسئولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع؛ وهي: العسكر، والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني. ولا شك أن هذا الإصلاح لا بد أن يعتمد على الحوار والتوافق والالتزام بالقيم والغايات المشتركة. ويفترض هذا النمط الجديد تحديد أدوار ووظائف كل طرف من أطراف هذه المعادلة الثلاثية.

بالنسبة للمؤسسة العسكرية عليها التحلي ضمن أشياء أخرى بما يلي:

١- أن تكون منظمة ومنضبطة ومؤهلة تدريبًا وعتادًا؛ بحيث تمارس دورها التقليدي في حماية ثغور الوطن، وحفظ الأمن وتحقيق السلم.

٢- أن تكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في أعمال حفظ السلام، والإغاثة، وتقديم العون في حالة وقوع كوارث طبيعية أو بشرية.

٣- أن تتسم بالحفاظ على أسرار الدولة، والتعاون مع السلطات المدنية المعنية واحترام القانون.

٤- أن تتمتع بالمهنية في الأداء وبالخضوع للسيطرة المدنية.

بالنسبة للقادة المدنيين عليهم القيام بما يأتي:

١- تشكيل حكومة مدنية فعّالة تُعلي من قيم المسئولية والشفافية.

٢- الالتزام بأحكام القانون، والحفاظ على استقلال السلطة القضائية.

٣- تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية.

٤- تجنب التدخل في الأمور العسكرية، أو استخدام العسكر لتحقيق مصالح ذاتية.

بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني فإن عليها القيام بما يلي:

١- الانخراط في المشاركة السياسية الفعّالة والهادفة.
٢- الالتزام بقواعد المهنية والاحتراف في وسائل الإعلام.
٣- التوكيد على قيم المدنية.
٤- الالتزام بأحكام القانون.

ولا يخفى أن هذه السيطرة المدنية، والعمل على دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية، ما هي إلا جزء لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقًا تستهدف إصلاح القطاع الأمني بشكل عام في الدولة.

وطبقًا لأحد الخبراء فإن عملية الإصلاح الأمنية تلك ترمي إلى:

١- إعادة تعريف مقاييس العلاقات المدنية العسكرية من أجل زيادة مقدرة القادة المدنيين على إخضاع العسكر للسيطرة المدنية.
٢- استعادة روح الفريق والتضامن داخل القوات المسلحة.
٣- تعزيز قيمة الاحتراف العسكري.
٤- العمل على التخلص من ميل العسكر للتدخل في الحياة السياسية.
٥- إنشاء مؤسسة عسكرية جديدة تتوافق مع قيم الديمقراطية.

٦- حماية العسكريين من مخاطر التنافس السياسي، والمناورات التي تستهدف الاستحواذ على السلطة السياسية.

٧- التخلص من تقاليد الهيمنة الطائفية أو الأيديولوجية على القوات المسلحة.

٨- خفض الميزانية العسكرية بهدف توفير الموارد اللازمة لجهود التنمية الشاملة.

٩- إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية؛ بهدف وضع حد لإساءة استخدام العسكر لقوتهم في مواجهة النخب المدنية.

وعلى أية حال فإن أدوار ووظائف المؤسسة العسكرية الجديدة في الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطيًا -ومنها بلدان الربيع العربي- ينبغي النص والتوكيد عليها في الدستور؛ إذ ينبغي أن يخضع عمل العسكريين لقواعد وإجراءات ديمقراطية واضحة. فالمساءلة والرقابة لا تتوقف عند المستوى البرلماني، وإنما ينبغي أن تشارك الجماهير في صياغة السياسات الأمنية الوطنية.

إن عصر الثورات العربية والإفريقية يعني أن الهيمنة المدنية على العسكر تتجاوز مسألة السيطرة. فثمة رقابة تمارسها أطراف المجتمع، سواء كانت برلمانية، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو سلطة تنفيذية على المؤسسة العسكرية.

خاتمة:

لقد أوضحت هذه الورقة أن التحولات السياسية الفارقة التي شهدتها القارة الإفريقية، منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، قد أثرت على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة. وقد استطاعت بعض الدول إصلاح هذه العلاقات، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها؛ من خلال الأخذ بمبدأ السيطرة المدنية، والتأكيد على حيادية ومهنية العسكريين.

على أن هذه الجهود الإصلاحية قد انطلقت من إطار معرفي جديد يخرج من إسار النموذج المعرفي الغربي السائد؛ إذ أضحت معادلة العلاقات المدنية العسكرية الجديدة تشمل مؤسسات غير رسمية وتنظيمات المجتمع المدني بشكل عام.

وبالنظر إلى دول الربيع العربي نجد أن العلاقات المدنية العسكرية بها اتسمت بالتنوع والتعقيد. وربما يعزى ذلك بشكل كبير إلى وجود مجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتشابكة، ولعل من أبرزها:

أ- التكوين القبلي والطائفي لسلك الضباط (اليمن وسوريا).

ب- التوجه اللاسياسي للعسكر (كما هو الحال في التجربة التونسية).

ج- النمط الانقلابي والدور السياسي للجيش في مرحلة ما بعد الاستقلال كما هو الحال بالنسبة لكل من الجزائر ومصر.

د- سياسات التطهير والتخلص من المعارضين في سلك الضباط كما حدث في كل من المغرب وليبيا.

هـ- وجود قوات وميليشيات شبه عسكرية.

و-المزايا الاقتصادية والمادية التي يتمتع بها أفراد المؤسسة العسكرية.

ولا شك أن العوامل السابقة تتداخل من حيث التأثير مع عناصر الخبرة التاريخية، وخصوصية الواقع الاجتماعي والثقافي لكل دولة عربية على حدة.

إن أحد الجوانب التي تستحق النظر والتأمل، عند صياغة منظور ديمقراطي جديد للعلاقات المدنية العسكرية العربية؛ يتمثل في الوقوف عند دور التنظيمات شبه العسكرية العربية، وما هو على شاكلتها، ولاسيما في مرحلة ما بعد الثورات العربية. فمن المعروف أن هناك ندرة واضحة في الدراسات المتعلقة بقطاع الأمن العربي، ودوره الاجتماعي والسياسي في إطار نظم الحكم القائمة.

صحيح أن الفترة الماضية شهدت تطورًا ملحوظًا في دراسات الاجتماع العسكري والعلاقات المدنية العسكرية، إلا أن ما يقابلها في القطاع الأمني لا يزال محدودًا للغاية. وعليه فإن ثمة تساؤلات مهمة من قبيل: طبيعة ومدى التفاعل بين القطاع الأمني والقطاع العسكري، أو غيره من مؤسسات الدولة الأخرى؟ وكذلك طبيعة دور ووظيفة القطاع الأمني وعلاقته بالمؤسسة الرئاسية أو المؤسسة الملكية؟

ولا شك أن الإجابة على مثل تلك التساؤلات، سوف تساعدنا على فهم أفضل لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

وعلى صعيد آخر ينبغي النظر كذلك إلى مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه باعتباره أولوية كبرى في إدارة مرحلة التحول الديمقراطي العربي. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من إنشاء آلية مناسبة للرقابة المدنية على ميزانية الجيش، وأنشطته الاقتصادية المختلفة.

لقد كان تحديد مفهوم الأمن القومي قاصرًا على مؤسسة الرئاسة والقيادة العسكرية العليا، وهو الأمر الذي وقف مانعًا أمام تطبيق مبدأ الرقابة والمساءلة بالنسبة للعسكريين.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية العربية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية، وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي.

ولتعظيم الاستفادة من بعض الخبرات الإفريقية يتعين إعادة تحديد المهام والأدوار الخاصة بالمؤسسة العسكرية في عملية الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة التي تشهدها دول الربيع العربي؛ وذلك بغية وضع الضوابط والمعايير التي تمنع إساءة استخدام القوة العسكرية أو تسيسها من خلال استخدامها لقمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية العربية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية، وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي.

ولا شك أن فجر الثورات العربية يفرض أن تتجاوز السيادة المدنية على العسكريين مسألة الرقابة والمراقبة. وهكذا تصبح العلاقة في شكلها الجديد رقابة شعبية عامة، وأخرى برلمانية على المؤسسة العسكرية.

معلومات إضافية

الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

موريتانيا:

شـــهدت ستة انقلابات خلال ثلاثين ســـنة، وكان أحدثها في ٢٠٠٨م، بدأت سلسلة العمليات الانقلابية في يوليو/ تموز ١٩٧٨م حين أطاح قائد الجيش مصطفى ولد الســـالك بالرئيس المختار ولد داداه، أول رئيس منتخب لموريتانيا عام ١٩٦١م.

دام حكم ولد الســـالك أقل من عام؛ إذ شـــهدت البلاد انقلابًا ثانيًا في أبريل/ نيسان ١٩٧٩م قاده عسكريان هما محمد خونا ولد هيدالة وأحمد ولد بوسيف، وعلى أثره أُقصي ولد السالك وجرى استبداله بمحمد ولد أحمد لولي.

وبعـــد أقل من عام أيضًا وتحديدًا في يناير/كانون الثاني ١٩٨٠م وقع الانقلاب الثالث منذ اســـتقلال البلاد عن فرنسا في ١٩٦٠م، وقاده هذه المرة محمد خونا ولد هيدالة- الذي شارك في الانقلاب السابق- وأفضى إلى الإطاحة بولد لولي.

أوغندا:

وقعت فيها ستة انقلابات أولها في فبراير/شباط ١٩٦٦م، أي بعد أربع سنوات من استقلال البلاد، بإطاحة ميلتون أوتي بموتيســـا الثاني ملك ما كان يعرف بـ«بوغاندا». بعد ذلك بخمس ســـنوات، استولى الجنرال عيدي أمين على الحكم بانقلاب منهيًا بذلك حكم الرئيس أبوتي.

وُصف حكم أمين -الذي استمر تسع سنوات تقلبت خلاله تحالفاته بين الغرب والشرق- بالدموي. وتحدثت تقارير عن مقتل ما بين مائة ألف وخمســـمائة ألف شـــخص في عهده، وهو ما ســـاعد على نشأة حركة معارضة مسلحة أوغندية تدعى جيش التحرير الوطني الأوغندي.

جزر القمر:

على غرار نيجيريا وأوغندا وموريتانيا، لهذا البلد العضو في الجامعة العربية ســـجل حافل بالانقلابات العسكرية التي بلغت خمســـة، كان أحدثها عام ١٩٩٥م. وقع الانقلاب الأول عام ١٩٧٥م بالاشـــتراك بين ســـعيد محمد جعفر والمرتزق الفرنســـي بوب دينار، وأسقط أول رئيس للبلاد منذ استقلالها عن فرنسا في العام نفسه، وهو أحمد عبد الله.

واللافت أن دينار الذي قاتل في دول إفريقية بينها الجزائر وأنغولا وتنزانيا، شـــارك في ما لا يقل عن أربعة من تلك الانقلابات، بما فيها انقلاب عام ١٩٩٥م الذي نفّذه بمعية ثلاثين مرتزقًا لمدة أسبوع، قبل أن تتدخل قوة فرنسية لإجلائه من جزر القمر، ثم تجرى لاحقًا محاكمته.

غانا:

شـــهدت غانا أيضًا خمســـة انقلابات عسكرية بين ١٩٦٦ و١٩٨١م. اســـتهدف الانقلاب الأول في فبراير/شباط ١٩٦٦م كوامي نكروما أول رئيس للبلاد، وأحد مؤســـســـي منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا)، بينما كان في جولة بفيتنام الشمالية (سابقًا) والصين، ولم يعد نكروما بعد ذلك إلى بلاده؛ حيث لجأ إلى غينيا في ضيافة رئيسها وقتذاك أحمد سيكوتوري.

وقاد هذا الانقلاب اللواء إيمانويل كوتوكا. وقعت الانقلابات الأربعة الأخرى بين ١٩٧٢ و١٩٨١م.

السودان:

وقعت فيه منذ اســتقلاله عن بريطانيا عام ١٩٥٦م أربعة انقلابات عســكرية، فضــلًا عن العديد من المحاولات الفاشلة، وقد تلا معظم تلك العمليات إعدامات لعسكريين ومدنيين. قاد الانقلاب الأول عام ١٩٥٨م الفريق إبراهيم عبود على حكومة ائتلافية بقيادة عبد الله خليل.

جاء الانقلاب الثاني عام ١٩٦٩م ونفذه جعفر نميري وضباط محســوبون على التيارين الشــيوعي والقومي، وأطاح بالرئيس إسماعيل الأزهري الذي كان قد تولى الرئاسة عام ١٩٦٤م، وتولى قبل ذلك رئاسة الوزراء بين ١٩٥٤ و١٩٥٦م.

بوركينافاسو:

شــهد هذا البلد -الذي كان يســمى حتى ١٩٨٤م فولتا العليا- أربعة انقلابات بــين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧م. أطاح الانقلاب الأول بالرئيس أبو بكر لاميزانا الذي استلم الحكم عام ١٩٦٦م عندما كان لواء في الجيش بعد احتجاجات شعبية أسقطت سلفه موريس ياميوغو. وكان منفذ الانقلاب على لاميزانا العقيد سايي زيربو الذي ظل عامين فقط في السلطة؛ إذ أطاح به الرائد جان باتيست أوادروغو في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣م.

النيجر:

وقعت فيه أربعة انقلابات، كان أولها عام ١٩٧٤م من تنفيذ الضابط ســيني كونتشي الذي تمكن من إزاحة حماني ديوري أول رئيس للبلاد، واستمر كونتشي في الحكم حتى وفاته في مستشفى بباريس عام ١٩٨٧م. بعد وفاة كونتشي، اســتلم زمام السلطة مجلس عسكري بقيادة علي سايبو الذي جرى تعيينه رئيسًا جديدًا للبلاد، واستمر في منصبه حتى فرضت عليه اضطرابات كان الطوارق طرفًا فيها انفتاحًا سياســيًّا أفضى في ١٩٩٣م إلى انتخابات فاز فيها ماهامان عصمان.

وأطاح انقلاب ثان قاده إبراهيم باري ميناســارا مطلع ١٩٩٦م بالرئيس عصمان - الذي ظل يمارس السياســة وشارك عام ٢٠١١م في انتخابات رئاسية حل فيها رابعًا -.

وفي عام ١٩٩٩م، كان ماينســارا نفســه ضحية انقلاب قاده الضابط داودا وانكي، وتلاه في ٢٠١٠م انقلاب رابع قاده عسكري أيضًا يدعى سالو جيبو.

غينيا بيساو:

شهد هذا البلد بدوره أربعة انقلابات أولها عام ١٩٨٠م، وأحدثها في أبريل/نيسان ٢٠١٢م. أطاح الانقلاب الأخير برئيس البلاد المؤقت رايموندو بيريرا ورئيس وزرائه كارلوس جونيور اللذين جرى احتجازهما. وكان جونيور مرشحًا للفوز في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

وكانت حجة الانقلابيين «اتفاق سري» مفترض بين السلطة القائمة والحكومة الأنغولية يمنح صلاحيات أكبر لقوة أنغولية موجودة في غينيا بيساو.

بوروندي:

جــرت فيه ثلاثة انقلابات، كان أولها عام ١٩٦٦م، وقاده النقيب ميشــال موكيمبيــرو على الملك نتاري الخامس، وأفضى إلى حكم دكتاتوري. خلال مدة حكمه الذي استمر حتى ١٩٧٦م، قتل ميكومبيرو (وهو من عرقية التوتسي) بين مائة ألف وثلاثمائة ألف شخص من عرقية الهوتو، كما استهدف نخبة التوتسي الليبرالية وفقًا لبعض المصادر.

أطيح به عام ١٩٧٦م في انقلاب آخر قاده العقيد جون باتيســت باغازا الذي واجه مصيرًا مماثلاً، حيث أطاح به عام ١٩٨٧م الرائد بيار بويويا، مما اضطره إلى البقاء في المنفى لسنوات قبل أن يعود عقب الانتخابات الديمقراطية الأولى من نوعها عام ١٩٩٣م التي أفرزت أول رئيس من الهوتو هو ملكيور ندادايي الذي اغتيل لاحقًا.

توغو:

وقعت فيها أيضًا ثلاثة انقلابات بين عامي ١٩٦٣ و٢٠٠٥م، نفذ الانقلاب الأول غناسيغبي إياديما الذي كان قائدًا لمجموعة عســكرية أطاحت بالرئيس ســيلفانوس أولمبيو، وقد أقر إياديما لاحقًا بمسئوليته عن اغتيال أولمبيو (أول رئيس لتوغو منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠م).

نصب الانقلابيون نيكولا غرونيتسكي رئيسًا مدنيًا، لكن إياديما الذي أصبح قائدًا للأركان عام ١٩٦٥م انقلب على غرونيتســكي مطلع عام ١٩٦٩م، وتمكن بســرعة من إحكام قبضته على الســلطة، وانتُخب خمس مرات رئيسًا بين ١٩٧٩م و٢٠٠٣م قبل أن يتوفى في ٢٠٠٥م أثناء نقله للعلاج بالخارج.

مالي:

عانى هذا البلد بدوره من ثلاثة انقلابات، أحدثها انقلاب ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٢م بقيادة النقيب أمادو سانوغو الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توريه، مما سهل على الطوارق السيطرة على معظم شمال البلاد، وإعلان «دولة أزواد».

اضطر توريه إلى تقديم استقالته بموجب تسوية نصت على فترة انتقالية يقودها رئيس البرلمان ديونكوندا تراوري. وكان توريه نفســه قد انقلب عام ١٩٩١م على ســلفه موســى تراوري الذي انقلب من جهته عام ١٩٦٨م على موديبا كايتا أول رئيس للبلاد.

جمهورية إفريقيا الوسطى :

أطاح جان بيدال بوكاســا في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥م بابن عمه، الرئيس دافيد دوكو الذي كان عينه قبل ذلك قائدًا للأركان.

أعلن بوكاســا نفسه بعد ذلك رئيســا مدى الحياة ثم إمبراطورًا، واستمر في الحكم حتى أطاح به في ١٩٧٩م ابن عمه دافيد دوكو الذي أعلن سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية.

المصدر:

دراسة بعنوان «إفريقيا.. تاريخ حافل بالانقلابات»، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/light/f6451603